إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. معطى الله خير الدين
أ. كواحلة يمينة
جامعة 8 ماي 1945، قالمة

Resumé :
Algeria suffer for rarety of resource of money important to build big industries, then its need model of development focus of PME because of advantage and its role to realized economic development, and finishing unemployment ,because its dangerous problem that faced Algeria in the last year ,but this enterprise faced many difficulties ,administration, finance, organisation at this causes the qualification of general situation in Algeria became important necessary to protect national production to foreign competition, special in the case of mondialisation

المقدمة:

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لا سيما النامية منها، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي كأسلوب ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة حصولها على الاستقلال، لكن نظرا لفشل هذا النهج عن تحقيق الغاية المتوخاة منه عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحولات تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على الخوصصة والحرية الاقتصادية، هذه السياسة قوامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد، ولغرض تدعيم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية اقتضت الحاجة ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الذي يكفل لها بيئة عمل مواتية ومن ثم التوجه قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية.

وتشمل هذه البيئة استقرار أجواء الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى توافر إطار قانوني وتجاري وتنظيمي مناسب، وفي هذا الإطار بذلت ومازالت الجزائر تبذل جهود متواصلة للتوصل إلى إستراتيجية شاملة ترقى بهذه المؤسسات إلى مستوى المؤسسات العالمية وهذا في إطار سعيها لمواكبة التحديات التي يعيشها هذا القطاع نتيجة الانضمام إلى المشروع الأورومتوسطي وظهور المنظمة العالمية للتجارة كمتغيرين أساسيين يرتكزان على فتح الأسواق للمنافسة وإلغاء كافة القيود التي تفرض لدعم وحماية المنتجات المحلية، وفي هذا الصدد تندرج مداخلتنا التي حاولنا من خلالها معالجة إشكالية تأهيل م، ص، م، في الجزائر وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية.

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما ظروف نشأتها في الجزائر ؟
- ما المقصود ببرنامج التأهيل وما أهميته؟

I- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس من السهل تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتعدد المعايير التي تستخدم في تعريفها فنجد مثلا معيار العمالة، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات، وغيرها من المعايير الأخرى مما جعلها تختلف من بلد لآخر.

فنجد البنك العالمي عرف م،ص،م، بأنها تلك المؤسسات التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية، وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة"

أما منطقة العمل الدولية فتعرفها بأنها" وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات،و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمال أو حرفيين، ومعظمها تعمل برأس مال ثابت وصغير جدا، أو ربما دون رأس مال ثابت وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادة ما تحقق دخولا غير منظمة و توفر فرص عمل غير مستقرة[(1)].

- كما عرفها بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي " بأنها تلك المنشآت المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق[(2)].

- أما المشرع الجزائري فأخذ بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي "حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[(3)].

انطلاقا من هذا التعريف نستنتج أن تصنيف م، ص، م في الجزائر تعتمد على ثلاثة معايير هي، عدد العمال، رقم الأعمال، ومدى حرية المؤسسة، والجدول التالي يوضح معايير تصنيف م، ص، م في الجزائر.

المعيار	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
نوع المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة صغيرة	**01**	**09**	**01 مليون دج**	**20 مليون دج**	**01 مليون دج**	**10 مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**10**	**49**	**20 مليون دج**	**200 مليون دج**	**10 مليون دج**	**100 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**50**	**250**	**200 مليون دج**	**2 مليار دج**	**100 مليون دج**	**500 مليون دج**

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2001/12/15، ص 5-6

II- ظروف نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في ظل أزمة البطالة الحادة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة ومواكبة للتحولات الاقتصادية التي فرضتها العولمة الاقتصادية أعيد النظر جوهريا في أسلوب التنمية المتبع منذ الاستقلال والقائم على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي متبعة نموذج تنموي يقوم بالدرجة الأولى على الصناعات الثقيلة كو ا تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، غير أن فشل هذا النموذج في تحقيق النتائج المنتظرة في ظل التغيرات العالمية دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات تغيير سريعة وفعالة للحد من تفاقم الوضعية، فبرزت ضرورة انتهاج ج جديد يتماشى مع الأوضاع العالمية بدء بتطبيق إعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات الوطنية حيث تم تقسيم الشركات الوطنية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية لتتوسع الإصلاحات إلى مشروع استقلالية المؤسسات سنة 1988 وفتح ا ال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأس المال، ويتجسد اهتمام الدولة ذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة إلى إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية التي تم ببرامج أعدت خصيصا لترقية ودعم م، ص، م، في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة في عدد هذه المؤسسات فحسب دراسة قام ا الديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع إدارة الضرائب سنة 2000 تبين أنه تم إنشاء 62000 مؤسسة بين 1995 و 2000 مع العلم أنه قبل سنة 1995 لم يكن هناك سوى 29000 مؤسسة [(4)].

والجدول التالي يوضح تطور عدد م، ص، م، في الجزائر للفترة (1999-2004).

السنـة	العـدد
*1999	159507
*2001	179893
*2002	188893
**2003	288587
**2004	312959

المصدر: * مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير **، د/ بوخاوة اسماعيل وعطوى عبد القادر، التجربة التنموية** في **الجزائر واستراتيجية تنمية م، ص، م،** جامعة سطيف، 2003، ص 840.

** site des ministère, bulletin d'information économique, 2002-2003-2004.

وفي سنة 2004 أثبتت الإحصائيات أن م، ص، م، حققت نمو لصالح المؤسسات الخاصة والورشات حيث بلغت الزيادة السنوية 24372 وحدة اقتصادية إحصائيات م، ص، ك، في اية سنة 2004 حسب طبيعتها .

طبيعة م، ص، م	الإحصائيات	النسبة
مؤسسات خاصة	225 449	%72.04
مؤسسات عامة	778	%0.25
الورشات	86 732	%27.71
الإجمالي	3 129 959	%100

Source : bulletin d'information écinomique, N° 06, 2004

III- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

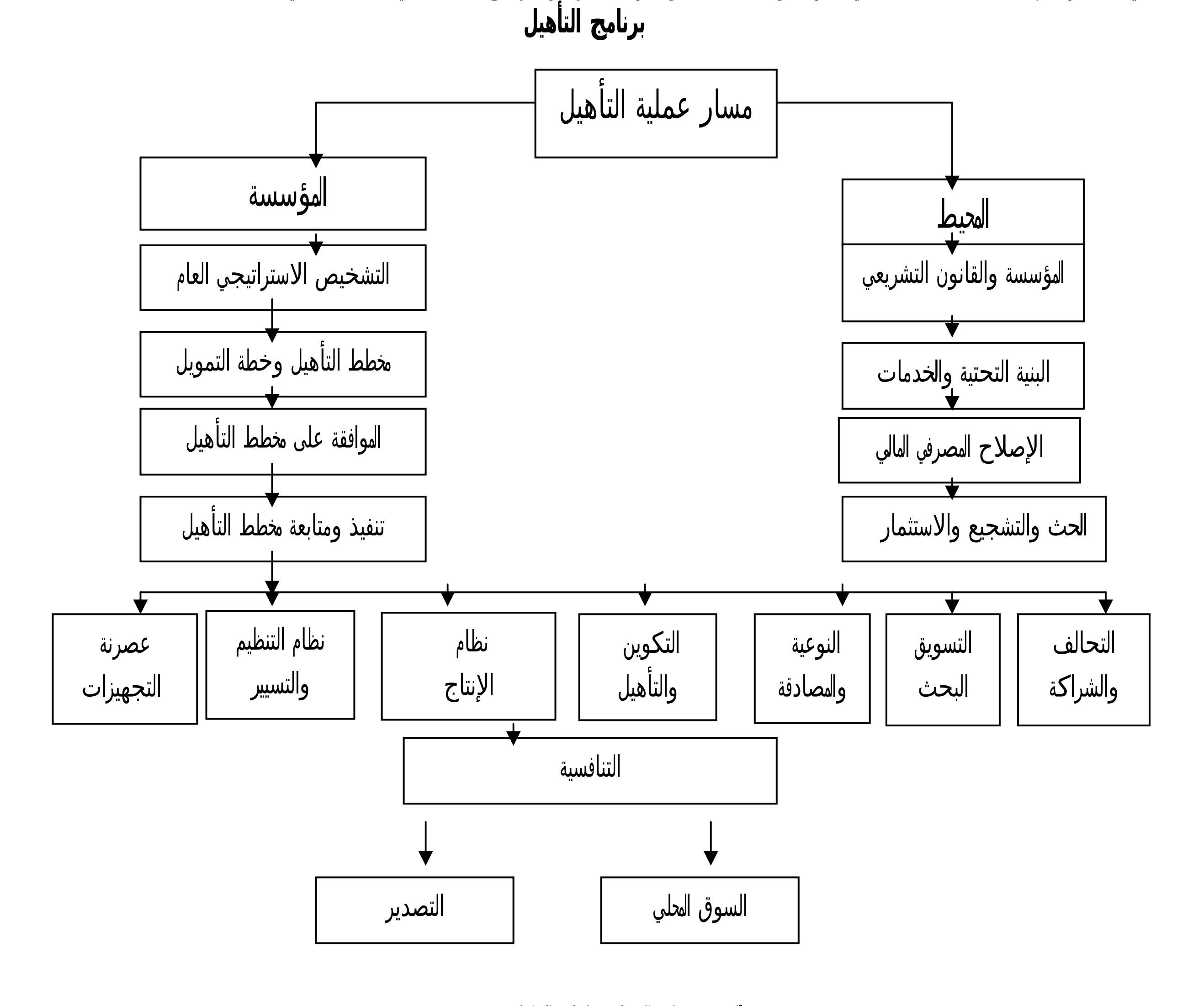
III-1) تعريف برنامج التأهيل:

يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي[(5)] "

خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، وبرامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبنى المؤسسة في حد ذا ا لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية[(6)].

ومن ثم فبرنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم ا هذه المشروعات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذا ا. ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

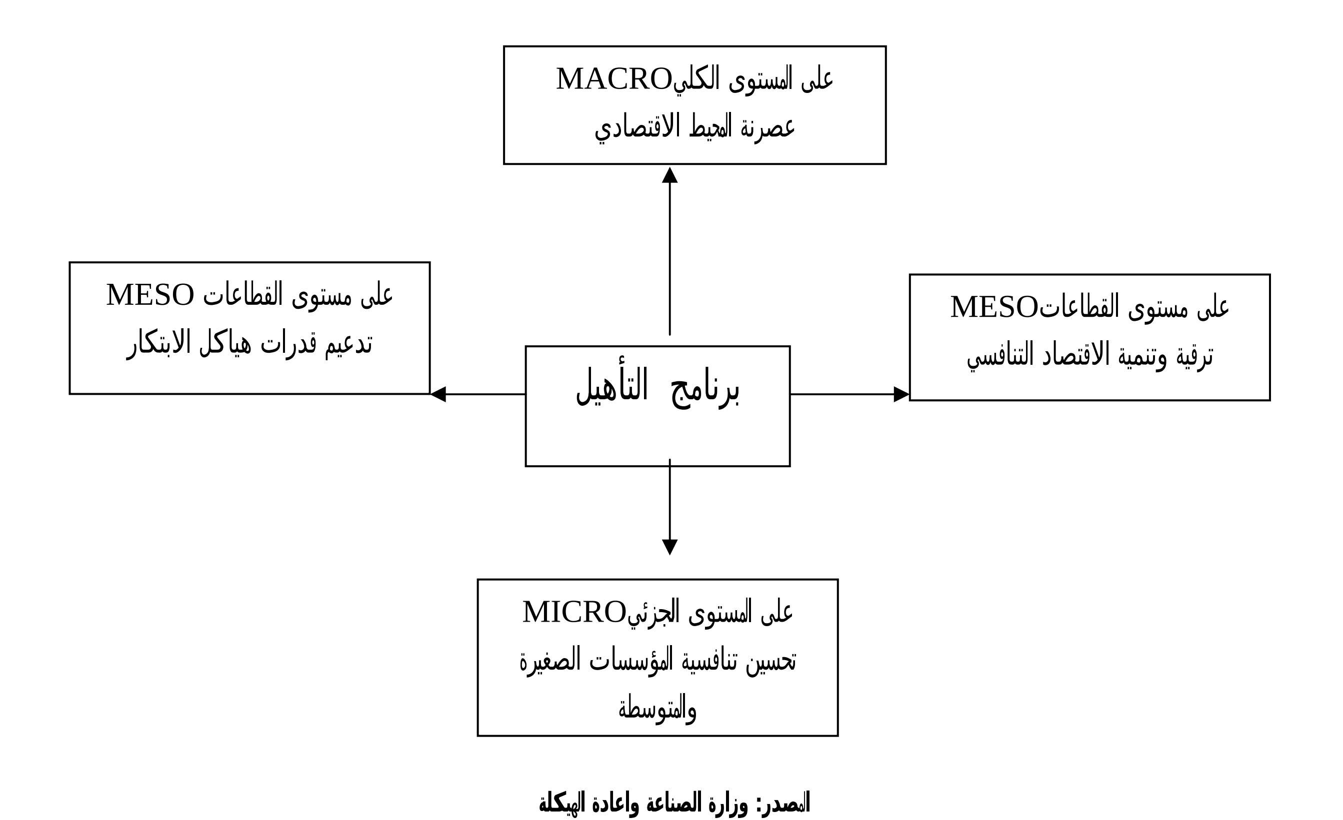
برنامج التأهيل



المصدر: وزارة الصناعة واعادة الهيكلة

III - 2) أهداف برنامج التأهيل:

إن أهداف برنامج التأهيل عموما يمكن تجسيدها من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: وزارة الصناعة واعادة الهيكلة

من خلال الرسم يتضح أن أهداف البرنامج تكون على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الكلي**: وهي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية.

- **على المستوى القطاعي**: يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانيا ا وتدعيمها لغرض مساعدة المؤسسة.

- **على المستوى الجزئي**: يكون هدف برنامج التأهيل هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن تنافسية المؤسسة من خلال حصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجتها.

III-3). الإجراءات المتخذة لتأهيل م، ص وم:

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين الإيرادات المتوقعة والخسائر المحتملة من أجل تبني السياسات الكفاءة لتأهيل الاقتصاد الوطني وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع فعالية وكفاءة المؤسسة الاقتصادية حيث أن م، ص، م، في الجزائر لا يمكن لها أن تقف أمام الواقع الاقتصادي الأورومتوسطي والعالمي مما جعل الوزارة الوصية تبذل جهود متواصلة على المستوى ا لمي والخارجي.

أ. على المستوى المحلي:

*** تأهيل العنصر البشري:**

باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين لـ، م، ص، م وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع م، ص، م وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية(7).

*** تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:**

تستفيد م، ص، م في هذا الإطار من تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء ا قانون النقد والقرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية م، ص، م في الجزائر وذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما:

- صندوق ضمان القروض لصالح م، ص، م برأسمال قدره (30) مليار دينار جزائري.
- صندوق ضمان أخطار الاستثمار في م، ص، م برأسمال قدره (3.5) مليار دج

من شأن إنشاء هذين الصندوقين أن يجعل البنوك في وضعية تسمح لها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستجابة لمتطلبا ا[8].

تأهيل المحيط الإداري:

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع م، ص، م نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية[9].

تأهيل المحيط الاقتصادي:

تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء مشاتل- حاضنات أعمال- وهي مؤسسة قائمة بذا ا لها كيا ا القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون باقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية م، ص، م.

كما نصت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج م، ص،م وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بـ م، ص، م تتمثل مهامه فيما يلي:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع إلتحاق م، ص، م الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها[10].

من خلال هذه المراسيم تبين أن الجزائر تبذل جهودا تعكس رغبتها في تبني أسلوب أكثر انفتاحا يعتمد على مزيد من المشاركة من أجل تحسين مناخ الأداء الذي يعمل فيه قطاع م، ص، م.

ب). عل المستوى الخارجي:

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة لتطوير علاقا ا مع الشركاء الأجانب قصد تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أكبر مساهمين في تحقيق هذا الهدف، خاصة إذا علمنا أن 70% من المبادلات الفرنسية مع الجزائر تقوم ا م، ص، م وأن حوالي 3400 مؤسسة فرنسية تحقق 50% من رقم أعمالها في الجزائر[11].

لذا استفادت الجزائر من برنامج تأهيل أور ومتوسطي"MEDA " وهو برنامج تم التوقيع عليه من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1992، واستمرت المفاوضات بين الطرفين ابتداء من سنة 1996 للوصول إلى البرنامج (1996-1998) بغرض ترقية ومساعدة قطاع م، ص، م حيث تم بموجب هذه المعاهدةالاتفاق على تمويل مشترك بقيمة 57 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية و 5 مليون أورو وتقدم من الحكومة الجزائرية و 4 مليون أورو من الهيئات والمؤسسات المرشحة للاستفادة من البرنامج ويهدف البرنامج إلى ما يلي:

- إعادة تأهيل وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق.
- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على معلومات مهنية.
- المساهمة في تمويل أفضل لهذه المؤسسات.
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي [12]

كما استفادت الجزائر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) المقدر بـ 114 مليون دولار تم البدء في استغلالها منذ السداسي الأول لسنة (2000) والذي يهدف إلى عصرنه المؤسسات وتطوير أدوات الإنتاج والاستثمار في الأنشطة اللامادية (التكوين) وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق التنافسية الصناعية (FDCI) بموجب قانون المالية لسنة (2000) والذي من أهدافه:

- تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية التي تقوم ببرامج إعادة التأهيل
- تمويل الأنشطة المتعلقة بتحسين المحيط المباشر للمؤسسات الصناعية

وفي إطار ميزانية التجهيز لسنة 2001 خصصت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة غلاف مالي يقدر بـ 150 مليون دج لتنفيذ برنامج نموذجي لإعادة تأهيل 30 مؤسسة صناعية وذلك لتمويل الدراسات التشخيصيةلاداء هذه المؤسسات وتحضير براج إعادة التأهيل ودعم تنفيذ البرامج الخاصة بالتكوين والاستثمار في ا ال اللامادي وتم الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج في نوفمبر 2001[13]

الخاتمة:

في ظل انتقال الجزائر إلى النظام الجديد (اقتصاد السوق) عرفت تطورا في مناخ م، ص، م وأصبح وجودها ضرورة حتمية خاصة بعدما أثبتت قدر ا على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد إذا وجدت العناية الكافية على كل المستويات وهو ما ذهبت إليه الكثير من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية ورغم ذلك لا تزال م، ص، م في الجزائر حديثة النشأة ولم تبلغ بعد المكانة المناسبة لها، رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتأهيلها وضمان بقائها خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي لا تزال تواجه مناخا إداريا واقتصاديا صعبا، حيث أن جل المؤسسات تعاني من ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتحمل عبء جبائي ثقيل، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل.

كذلك أن معظم التشريعات الصادرة والبرامج المتخذة لغرض تأهيل م، ص، م لم تنفذ فمثلا برنامج "ميدا" وحسب الإحصائيات انطلاقا من 1995 إلى غاية 2001 نلاحظ أن الجزائر لم تحظى إلا بالشيء القليل فمن مجموع 194.2 مليون أورو لم تتحصل إلا على 30.4 مليون أورو.

- كذلك رغم الجهود المبذولة لإنشاء وزارة خاصة والاعتماد على برامج التأهيل للرفع من قدرا ا التنافسية تبقى الحصيلة ضعيفة جدا فحوالي 90% من م، ص، م لم تستفيد من البرنامج لعدم استيفائها الشروط الضرورية للاستفادة من مزايا هذا البرنامج خاصة وانه يتطلب من المؤسسة تشغيل 30 عاملا وهو الأمر الذي تفتقده معظم م، ص، م في الجزائر.

وعليه تبقى مسألة تحقيق إستراتيجية تأهيل شاملة لـ م، ص، م في الجزائر ضرورة ملحة تحتاج إلى مزيد من الاهتمامات والمشاركة من قبل الهيئات المختلفة وعليه ارتأينا تقديم مجموعة توصيات منها.

- تنويع التعاون الدولي في مجال م، ص، م وعدم اقتصارها على جهة واحدة "برنامج ميدا".
- تحقيق المحيط الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لعمل م، ص، م وضرورة البحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى اندماج ايجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية لتعظيم مكاسب الاندماج والتقليل من الانعكاسات المتوقعة.
- العمل على ترقية نظام المعلومات الصناعي، التجاري والاقتصادي الموجه لقطاع م، ص،م.
- إنشاء بنك وطني للتنمية يختص في تمويل الاستثمارات.
- إعداد برنامج تأهيل أمثل وفعال ينشد الاحتياطات الفعلية لـ م، ص، م والسهر على تنفيذه.

المراجع:

(1):عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها،** الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996، ص17.
(2): توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،** دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16.
(3): مجلة العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، د. حسن رحيم ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** في **الجزائر** تشخيص ومقترحات، جامعة سطيف، 2004، ص 388.
(4): مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خوني رابح، حساني رقية، **افاق تمويل وترقية م ،ص ، م** في **الجزائر،** جامعة سطيف، 2003، ص 899.
(5): مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صالح الصالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة** في **الاقتصاد الجزائري،** سطيف، العدد 2004/3، ص 42.
(6): رضا جاوحدو، **آثار السياسية النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الوطني الأول حول م.ص.م ودورها في التنمية الأغواط، أفريل، 2002، ص 129.
(7): مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أ. عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا ص، م وأفاقها** المستقبلية، جامعة سطيف، العدد/2002، ص 163.
(8): من خطاب رئيس الجمهورية عند إشرافه على افتتاح الجلسات الوطنية الأولى حول م.ص.م بنادي الصنوبر، الجزائر، 14-15 جانفي، 2004.
(9): أ. عبد الرحمن بن عنتر، **واقع م، ص، م وآفاقها المستقبلية،** مرجع سابق، ص 164.
(10): الملتقى الدولي حول تأهيل م، ص،م وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية، 29-30 أكتوبر 2001، ص 05.
(11): ناجي بن حسين، **آفاق الاستثمار** في **م، ص، م** في **الجزائر،** الاقتصاد وا تمع، مجلة محكمة ومتخصصة تصدر عن المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2004/2، ص101-105.
(12): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بوخاوة اسماعيل وعطوى عبد القادر، **التجربة التنموية** في **الجزائر وإستراتيجية التنمية م، ص، م** ، جامعة سطيف، 2003، ص 843.
(13): بوقنة عبد الفتاح، **مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مجلة فضاءات، العدد/02، مارس، 2003، ص 6.